

المائة السجوية
السقوط في مستنقع القلوب

عبد الجليل المطلق

المانحة السموية
السقوط في مستنقع الممانحة
الأميركية

دار المحيط

الحديث عن مراحل سقوط النظام السعودي في دائرة العمالة الأمريكية في حقيقته حديث عن تطور الهيمنة الغربية الحديثة على المنطقة بشكل عام ، حيث سنلاحظ من خلال تتبع مفردات حركة تطور هذه المراحل أنّ الإهتمام الغربي وخاصة الأمريكي لم يكن منفصلاً عن مجمل الحركة السياسية في المنطقة والتطورات التي حدثت نتيجة المواجهات الغربية لتثبيت (المصالح) التي أوجدها تطور النظام الرأسمالي وظهور الثورة البلشفية في روسيا ثم تراجع الإتحاد السوفيتي الذي أوجده هذه الثورة فيما بعد عن شعارات هذه الثورة وما أعقبه من انحسار التواجد الشيوعي عن المنطقة . كما أنّ الحديث عن سقوط النظام السعودي في دائرة النفوذ الأمريكي يقودنا ، ولو على سبيل الإجمال ، إلى بيان التغيير الذي أصاب البنية

الإجتماعية لشعب الجزيرة ، هذا التغيير الذي
يمكن رصده على حساب التراجع في التطور
التاريخي على الأقل في مسيرة الشعوب ، في
الحالات العادية التي تتطور بها الشعوب دون
مؤثر خارجي . لهذا يرى الكثير من المراقبين
الإجتماعيين أن وجود الثروات الهائلة في
الجزيرة ، والتي من المفترض أن تؤدي إلى
الإسراع في تجاوز المعوقات التي تقف في
طريق تطور شعوب المنطقة أصبحت هذه
الثروات العقبة الكبرى أمام هذا التطور ، لأنها
استخدمت سلاحاً بيد سلطة أمية لا تعرف غير
التبعية الساسية ولا تعرف غير السيف عاملاً
حاسماً في حل أبسط مشكلة سياسية أو
اجتماعية .

ولطمع الغرب المستعمر بهذه الثروات
ولإستعداد الأنظمة الحاكمة للتفريط بهذه
الثروات لصالح الدول الغربية المستعمرة ،
تعهدت هذه الدول بحماية هذه الأنظمة وبمدها
بالوسائل والإمكانات التي تستطيع بها قمع
شعوبها .

كما أنّ معرفة كنه العلاقة بين النظام السعودي والولايات المتحدة يظهر لنا نفاق الغرب ، من خلال التناقض بين ما يدّعيه برغبته في تطوير الشعوب الفقيرة وإشاعة الديمقراطية ، في الوقت الذي يدعم أنظمة دكتاتورية كالنظام السعودي الذي يحمل كل مساوئ الأنظمة الدكتاتورية في العالم .

كما أنّ الباحث في هذا الموضوع يصاب بهلع قبل أن يصاب بالقرف من رؤية استعداد بني سعود في تقديم كل ثوابت شعب الجزيرة المسلم التاريخية والدينية والاجتماعية والعرفية بسخاء على طريق تنفيذ سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ، رغم أنّ الباحث لا يرصد ، ولو على سبيل ذر الرماد في العيون ، موقفاً يُشعر أنّ الإدارات الأمريكية تصرفت تصرفاً ينم عن احترام لهذا النظام ورموزه ، وإنما على العكس فإنّ طابع الإذلال والإحتقار هو السائد في علاقة الإدارات الأمريكية مع النظام السعودي .

الخليفة الملقب بالنظام

الدولي والقبلي

قبل الخوض في مراحل سقوط النظام السعودي في دائرة النفوذ الأمريكي ، لابد لنا من وقفة ولو قصيرة على الخلفية العامة للنظام الدولي والإقليمي لمعرفة نوعية التنافس الغربي للسيطرة على المنطقة التي تعتبر أكثر المناطق في العالم حيوية بالنسبة (لمصالح) الدول الغربية الإستعمارية .

-1 :

كانت بريطانيا وفرنسا اعتباراً من النصف الثاني للقرن التاسع عشر الميلادي هي التي تمتلك المبادرة في اتخاذ القرارات الدولية والتي كانت تتبع من سياستهما الإستعمارية . ونتيجة لوقوع منطقة الجزيرة والخليج على طرق المواصلات التي توصلها بمستعمراتها في الهند ، نجد أنّ بريطانيا أبدت اهتماماً كبيراً في السيطرة على هذه المنطقة التي كانت رسمياً تحت نفوذ الدولة العثمانية ، التي أخذت تتآكل بفعل العوامل التاريخية والاجتماعية

وطبيعة الحكم الدكتاتوري ، وللصراع التاريخي بين الكنيسة وأنصارها وبين المسلمين أنظمة وشعوباً . لذلك فقد كانت بريطانيا وفرنسا تنتظر الفرصة المناسبة للإنقضاض على الرجل المريض واقتسامه ممتلكاته الثمينة ، كما أنّ روسيا كانت لها أطماعها في الدولة العثمانية . وكانت بريطانيا والدول الأوروبية تظهر أنها تقف مع الدولة العثمانية في وجه الأطماع الروسية في حين أنّ بريطانيا وفرنسا في حقيقة الأمر كانتا ترغبان في إضعاف هذه الدولة ، لذلك نجد أنّ بريطانيا لم تعترض على روسيا عندما وصلت قواتها إلى بحر مرمرة في 28 يناير 1878م ، فالسلطان عبد الحميد كان يعتقد أنّ بريطانيا ستهب لنجدته تجاه الأطماع الروسية . وقد توضحت مظامعها بصورة جلية عندما رفضت معاهدة (سان ستيفانو) التي وقعت في 3 آذار عام 1878م بين روسيا والدولة العثمانية إلا بعد أن حصلت من الدولة العثمانية على قبرص .

أمّا الولايات المتحدة فقد قامت سياستها على مبدأ الحياد والذي أعلنه الرئيس الأمريكي

(مونرو) سنة 1823م والذي عرف بمبدأ
مونرو . وقد نص مبدأ مونرو هذا والذي طرحه
في خطاب أمام الكونغرس الأمريكي علي :
أ – يجب علي الدول الأوروبية عدم مد نفوذها
الإستعماري لأمريكا .

ب – تلتزم الولايات المتحدة الأمريكية من
جانبها بعدم التدخل في المشكلات أو العلاقات
الأوروبية .

الآ أنه رغم مبدأ مونرو وإعلان حياد الولايات
المتحدة إلا أنها بدأت في السنوات الأخيرة من
القرن التاسع عشر تتطلع خارج حدودها ،
حينما رأت أن الدول الأوروبية تتسابق لإقتسام
العالم فسعت للمشاركة في الحصول علي نصيب
منه ، واكتفت في المرحلة الأولى بالقضاء علي
ما تبقى من الإمبراطورية الإسبانية في العام
الجديد والمحيط الهادي . كما أبدت اهتمامها
بالحصول علي بعض الامتيازات التجارية
والجمركية في الصين .

وتعززت مكانة الولايات المتحدة الدولية بعد
توالي (تيودور روزفلت) الرئاسة في مطلع
القرن العشرين ، بحيث أصبحت الولايات

المتحدة الأمريكية إحدى الدول الثلاث أو الأربع الكبرى التي لها تأثير فعال في التوازن الإستعماري في العالم . إلا أنّ المصالح الأمريكية لم تكن قبل الحرب العالمية الثانية بأهمية المصالح الأوروبية الكبرى ، وربما لهذا السبب لم تدخل الولايات المتحدة حلبة مصارع الدولي من أجل تقسيم الدولة العثمانية ، أو ربما لإنشغالها بالتوسع في المحيط الهادي والبحر الكاريبي .

: 2

:

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي كانت المنطقة رسمياً تحت النفوذ التركي وهي جزء من ممتلكاتها ، إلا أنّ منطقة الخليج بصورة خاصة كانت تحت النفوذ البريطاني الفعلي ، منذ أن حسمت بريطانيا الأمور بوضع إمارات الخليج تحت سيطرتها

بموجب معاهدة الساحل العماني عام 1820م
والمعاهدة السرية مع حاكم الكويت في 1899م.
كما أنّ بني سعود رغم أنّ منطقة نجد التي
يسطرون عليها تقع تحت سيطرة الدولة
العثمانية ، إلا أنّ واقع الحال هو أنّ هذا النظام
يمثل أحد أعمدة الأنظمة البريطانية المهمة في
المنطقة ، رغم أنّ بريطانيا استطاعت جذب
الشريف حسين الذي كان يحكم الحجاز من قبل
الدولة العثمانية . وقد تصرف بنو سعود ،
وخاصة بعد سيطرة عبد العزيز على الرياض
عام 1902م تصرف الموظف المجد في تنفيذ
سياسة بريطانيا في المنطقة ، مما جعله يحظى
بدعم غير محدود من قبل بريطانيا والولايات
المتحدة التي ورثت دورها في المنطقة . وقد
أظهر ابن سعود إمكانية كبيرة في تدعيم أسس
الساسة الغربية في المنطقة الأمر الذي جعل
بريطانيا تقرر أن يكون ابن سعود هو الرجل
الأول في المنطقة . يقول (وايزمن) أول
رئيس للكيان الصهيوني في كتابه (التجربة
والخطأ) : دخلت على تشرشل فناداني قائلاً :
أريد منك أن تعرف أنني قد أعددت ترتيباً خاصاً

لا يمكنني أن أقدم على تنفيذه إلا بعد أن تضع
الحرب أوزارها بصورة نهائية . فأنا أريد أن
أجعل ابن سعود سيد الشرق الأوسط كافة
ورئيس الرؤساء .

:

لم تكن الشركات الأمريكية قد أبدت اهتماماً
يذكر بإحتياطي النفط في الشرق الأوسط قبل
عام 1920م ، كما لم تكن هذه الشركات تمتلك
استثمارات خارجية سوى في دولتين هما
المكسيك ورومانيا ، وذلك يعود لسببين :
أولهما - إنّ كشف نفط أو كلاهما عام 1907م
قد ضمن احتياطياً كافياً في الولايات المتحدة ،
والثاني - هو أنّ عمليات التنقيب عن النفط
كانت حكرّاً على الدول الأجنبية الأخرى صاحبة
النفوذ في العهد العثماني .

هذه الشركات بدأت عم 1920م تبدي اهتماماً
زائداً بالإحتياطي الخارجي من النفط كما أنّ
السياسيين الأمريكيين قد تنبهوا لأهمية النفط

الموجود في المنطقة ، وكان سبب اهتمام الشركات الأمريكية هذا وتخوف السياسيين الأمريكيين يعود إلى عدة عوامل :

أولها - نقص المتوقع في النفط الأمريكي .

وثانيها - تخوف من احتكار بريطاني _ هولندي لإحتياطي النفط العالمي .

وثالثهما - توقعات الكشف عن احتياطي عالمي واسع ورخيص التكاليف .

ورابعهما - أنّ الحرب الأولى قد جعلت الدول الكبرى أكثر تحسناً لحاجتها للنفط .

وخامسها - أنّ ظروف الحرب العالمية الأولى أظهرت أهمية النفط في مسألة الدفاع والتجارة .

هذه العوامل دفعت بالولايات المتحدة إلى التفكير جدياً في البحث عن مصادر النفط ولرسم سياسة نفطية جديدة .

وقد أثار هذا الأمر بقوة قسم المناجم ، فقد ذكر
مستشار هذا القسم (مارك ل. ركو) في عام
1916م أن الولايات المتحدة ستحتاج في
المستقبل إلى موارد نفطية أجنبية لتغطية
احتياجاتها النفطية ، وقد أكد (فان هـ. مانج)
وزير الخارجية الأمريكية إلى أنه لا بد أن
يتشاور الأمريكيون مع رعاية الدول الأجنبية
الأخرى في البحث عن الموارد البترولية في
الخارج وقد انتقد (جورج و. سميث) رئيس
ومدير الجيولوجيين الأمريكيين سياسة عدم
التدخل التي تتبعها الحكومة الأمريكية واعتبرها
حجرة عثرة ضد تقدم الشركات البترولية
الأمريكية . وقد استمرت هذه الضغوط على
الحكومة الأمريكية حتى أقرّ الكونغرس
الأمريكي قانون استئجار المعادن عام 1920م .
من الناحية الواقعية فإن عملية الإستثمار في
الشرق الأوسط كانت تسيطر عليها الشركات
النفطية البريطانية ، وهذه الشركات تحت
حماية الحكومة البريطانية ، وكانت الحكومة
البريطانية تعمل على الإستثمار بعمليات التنقيب
وإستثمار البترول في المنطقة . وحاول

المسؤولون البريطانيون منع الشركات الأمريكية من عمليات التنقيب في المنطقة حتى أن (ل. بي توماس) أحد كبار شركة إستاندرد طلب تدخل الحكومة الأمريكية رسمياً مع لندن ضد ما اسماه (بالسياسة البريطانية التعسفية في الشرق الأدنى) ، لذلك مكن القول أن بداية النفاس في المنطقة قد بدأت الشركات النفطية ، لينتقل إلى أروقة السياسة في الدولتين ، وقد دخل الكونغرس الأمريكي حلبة الصراع عندما طلب من الحكومة التدخل لحماية تطلعات الشركات الأمريكية في المنطقة ، بعد أن منعت الحكومة البريطانية شركة سوكوني من التنقيب في العراق .

ارتكزت الحكومة الأمريكية في احتياجاتها على نصرتها للحلفاء في الحرب ، وق قدمت احتجاجاً شديداً للهجة في فبراير عام 1920م إلى مكتب المستعمرات البريطانية. وفي مايو 1920م أرسل السفير الأمريكي مذكرة إلى وزارة الخارجية البريطانية تضمنت الطلب بأن تشمل مشروعات النفط الأمريكية في الأراضي العربية الواقعة تحت الحماية والانتداب

البريطاني مبدأ الأبواب المفتوحة والفرص المتكافئة ، لأنّ الحكومة البريطانية تحابي الشركات البريطانية للبحث عن النفط في مناطق الإنتداب على حساب الشركات الأمريكية، وأنّ الحكومة البريطانية تعمل في الخفاء للسيطرة على مصادر النفط ف البلاد العربية ، مع أنه من المتفق عليه كمبادئ عامة في مؤتمر الصلح ، أنّ استغلال مثل هذه المصادر حق مشاع بين جميع الأمم ، وليس حكراً على أمة واحدة .

لم تستجب بريطانيا للإحتجاجات الأمريكية ، واندفعت أكثر عندما وقعت مع فرنسا معاهدة في (سان ريمو) على هامش اجتماع الحلفاء في سبتمبر عام 1920م خاصة بالإمتيازات النفطية ، والذي حصلت فرنسا بموجب هذه الإتفاقية على حصة ألمانيا في شركة البترول التركية (ت. ب. س) التي كانت تمتلكها الحكومة البريطانية ، فأصبحت لديها حصة في إنتاج النفط في منطقة العراق ، فيما تعهدت فرنسا ببناء خط أنابيب للنفط لبريطانيا يمر بسوريا ولبنان (اللتان هما تحت الإنتداب

الفرنسي) إلى ميناء في البحر المتوسط تقوم
فرنسا ببنائه . وبعد أن علمت الحكومة الأمريكية
بهذه المعاهدة قدّمت احتجاجاً شديداً للهجة عن
طريق سفيرها في لندن إلى الحكومة البريطانية
بيّنت فيه إنّ الولايات المتحدة قد ساعدت في
تحقيق النصر في الحرب العالمية الأولى وأنّ
لها الحق في مشاركة الغنائم ، وأنّ بريطانيا
تريد احتكار بترول العالم . واستمرّت
احتجاجات الحكومة الأمريكية على الحكومة
البريطانية حتى غيرت بريطانيا موقفها في
أواخر عام 1921م ، وتعهّدت بالألا تقترح أو
تقبل أي تغيير في مبادئ الإنتداب بدون
استشارة مسبقة مع الولايات المتحدة .
والحقيقة أن سبب تراجع الحكومة البريطانية
جاء نتيجة حراجتها اتجاه الثورات في أنحاء
مختلفة ف المنطقة ، كما أنّ حكومة تركيا
الجديدة أخذت تطالب بضم منطقة الموصل ،
وكان من الممكن أن تدعم حكومة الولايات
المتحدة المطالب التركية .
على ضوء هذه التطورات حاولت الشركات
الأمريكية وضع خطة لإجراء محادثات مع

الأعضاء العاملين في (ت. ب. س)
البريطانية، وقد استطاعت مجموعة الشركات
السبع الأمريكية أن تحصل على نسبة 12%
من أسهم (ت. ب. س) وفي عام 1929م تمّ
تغيير اسم (ت. ب. س) إلى شركة البترول
العراقية (آي. ب. س، IPC) (١) .
وفي 31 يوليو 1928م وقعت بريطانيا مع
الولايات المتحدة على اتفاقية (وهي المسماة
باتفاقية الخط الأحمر) ، أصبح بموجبها
الرأس مال الأمريكي مساهماً على قدم المساواة
مع الأطراف الأخرى المشاركة في شركة نفط
العراق .

وأهمية الاتفاقية بالنسبة للولايات المتحدة أنّ
حصتها أصبحت تتجاوز الربع ، لأنه طبقاً
للمادة (10) من الاتفاقية إلّتم مساهمو
شركة النفط هذه بالإمتناع عن تسلّم الإمتيازات
الفردية ليس فقط في أراضي العراق بل في
جميع الأراضي التي كانت في السابق في حدود
الدولة العثمانية ، كما إلّتموا بتوزيع جميع
الإمتيازات النفطية التي يتم الحصول عليها في
البلاد العربية فيما بعد بين مساهمي شركة

النفط التركية بحصص تعادل أسهمهم في الشركة ، ألحقت بالإتفاقية خريطة رسمت عليها حدود هذه المنطقة بخط أحمر .

بقيت منطقة الجزيرة وفق معاهدة الحماية البريطانية مع بني سعود عام 1915م بتصرف بريطانيا، حيث لا يجوز لابن سعود وفق هذه المعاهدة إعطاء أي امتياز لأي شركة أجنبية إلا بموافقة الحكومة البريطانية . في عام 1922م إتقى (فرانك هولمز) ممثل شركة (ايسترن) بابن سعود للحصول على امتياز للتنقيب عن النفط ، إلا أنّ الحكومة البريطانية لم تكن راضية عن تحركات (هولمز) لأنها قد قررت أنّ الوضع النفطي يدار مركزياً ، بحجة أنها لم تكن في مركز يسمح لها بحماية أي امتياز يمكن أن يحصل عليه (هولمز) في الإحساء .

في هذا الوقت قدمت الشركة البريطانية الإيرانية المدعومة من قبل الحكومة البريطانية طلباً بمساعدة برسي كوكس إلى ابن سعود للحصول على امتياز للتنقيب عن النفط ، وفي أغسطس عم 1923م منح ابن سعود ، بعد

موافقة السلطات البريطانية في بغداد ، امتياز التنقيب عن البترول في الإحساء إلى شركة (ي. ج. س) التي يمثلها هولمز ، وقد بدأت الشركة أعمالها في التنقيب ، إلا أنها لم تصل إلى نتيجة ايجابية ، لذلك حاول هولمز إيجاد شركة بترولية لشراء الإمتياز في الإحساء فلم يفلح وفي عام 1928م أصبح العقد ملغياً . ونتيجة للضائقة المالية التي عانى منها بنو سعود أمر ابن سعود وزير المالية عبد الله بن سليمان بمفاتيحة للحصول على مساعدة مالية أو فنية ، ولما كانت الشركات البريطانية التي حصلت على نتائج جيدة في العراق وإيران والبحرين ، بينما فشلت شركة (ي. ج. س) في الحصول على نتيجة في تنقيبها عن النفط ف منطقة الإحساء ، فلم تكن الشركات البريطانية مستعدة لتقديم معونة للنظام السعودي . وبما أن عبد الله بن سليمان كان يميل للأمريكان نراه اتصل بالرئيس هوفر يطلب منه إرسال بعض المهندسين للتنقيب عن الموارد المعدنية في الحجاز .

وتمّ إنشاء فريق من الفنيين ، وكان من ضمن هذا الفريق (تشارلز. كرين) ومساعدته (كارلس س. تويتشل) . كان كرن قد أبدى اهتماماً بالبلاد العربية منذ أن شارك بلجنة كنف_كرين عام 1919م ، وبحكم معرفته بالمنطقة وصلاته مع بعض حكام الجزيرة ، قم منذ عام 1922م بعدة رحلات إلى الجزيرة العربية ، فزار الحجاز في يناير 1922م ، ثم قام بزيارة الإمام يحي في صنعاء عامي 1926 و1927م .

وكان الإمام يحي قد بدأ بفتح أبواب اليمن للخبرة الأجنبية ، وتولى مهندس التعدين وخبير التنقيب عن النفط (ماك كوفرن) عمليات الكشف في اليمن ولم تؤد تحرياته إلى نتائج ملموسة ، إلا أنّ المباحثات بين كرين والإمام يحي قد أدت إلى وضع برنامج متنوع للمساعدة الفنية بما فيها التنقيب عن المعادن وإنشاء الطرق والجسور وبناء مزارع نموذجية .

واقترح كرين أن يعهد إلى مهندس أمريكي آخر هو (تويتشل) _خبير المناجم_ بالتحري عن

الثروات المعدنية في اليمن . قام تويتشل بست رحلات بين 1926 و1932م (٢) .
كان ابن سعود قد سمع بـ (كرين) ونشاطاته وكان يرغب بالإتصال به لذلك طلب ابن سعود من ممثله البريطاني (جون فيلبي) أن يدعو كرين إلى جدة الذي قبل دعوته بشغف . وفي فبراير عام 1939م وصل كرين إلى جدة وعرض على ابن سعود مشاريع اقتصادية متعددة ، وفي نهاية الزيارة اتفق (كرين) مع ابن سعود على إرسال المهندس (تويتشل) .
وقد وصل تويتشل إلى جدة في 12 أبريل 1931م، وقام تويتشل بعمله لمدة شهرين ووصل إلى نتيجة غير مشجعة ، وقدم تقريره إلى ابن سعود مركزاً على القيام بمسح تفصيلي للبحث عن المعادن والنفط . كان تويتشل يشعر بقوة بوجود البترول في منطقة الإحساء لذلك ترك جدة وعاد إلى نيويورك (٣) .
حاول أن جد إحدى الشركات للتنقيب عن المعادن والبترول في منطقة الإحساء ، وقد اتصل بشركة (تكساكو) وشركة (غولف)

و (الشرق الأوسط) إلا أنه فشل معهم ونجح
مع شركة سوكال (ستاندارب ، كاليفورينا) .
ولكي يقوم تويتشل بالمباحثات مع شركة
سوكال طلب من ابن سعود توكيلاً رسمياً ، وفي
يوليو 1932م وصل إلى تويتشل خطاب
التوكيل، وبعد الإتفاق الذي جرى بين تويتشل
وشركة سوكال ، أرسلت الشركة خطاباً إلى
وزارة الخارجية لإستشارتها في إبرام عقد
امتياز مع ابن سعود ، وقد قم إبرام الإتفاق بين
الشركة وابن سعود . كان العقد الذي أبرم
يحتوي على ست وثلاثين بنداً ، إلا أن البنود
التي نشرت هي واحد وثلاثون بنداً وبقيت ست
بنود سرية لم تنشر .

إنّ شركة سوكال قد حصلت على امتياز التنقيب
دون تدخل ظاهر من الحكومة الأمريكية ، إلا
أنّها كانت تطلع وزارة الخارجية بكل الخطوات
التي باشرتها مع النظام السعودي أولاً بأول ،
وهذا يقودنا إلى أنّ عمل الشركات الأمريكية لم
يكن منفصلاً عن التوجه السياسي للإدارة
الأمريكية في المنطقة ، وإن هذه السياسة في
هذه المرحلة تتميز بالحذر وهي تنفذ برنامج

الخطوة _خطوة في ترسيخ نفوذها في المنطقة
والخليج .

بعد تدفق النفط في الدمام ، أصبح واضحاً أنّ
الرأسمالية الغربية ، وخاصة الإنجليزية
والأمريكية ، بدأت تتجه أنظارها إلى الجزيرة .
فالإنجليز يعتبرون أنسهم أصحاب الحق في كل
شيء فالجزيرة ، فالنظام السعودي مؤسسة
تابعة لهم ، والأرض بموجب اتفاقية دارين عام
1915م تحت تصرفهم ، في حين يرى
الأمريكان أنّ الأمر ليس بهذه السهولة ،
فبريطانيا لم تعد صاحبة النفوذ الأول في
المنطقة ، حيث أنهكتها الحرب العالمية الأولى
ولم تعد باستطاعتها إدارة مستعمراتها بنفس
القوة التي كانت عليها قبل الحرب ، كما أنّ
طريقة الخطوة خطوة التي اتبعتها الإدارات
الأمريكية في السيطرة على منطقة الجزيرة
والخليج أوجدت لها نفوذاً اقتصادياً كبيراً تبعه
تواجد سياسي معتد به .

وبعد أن نشبت الحرب العالمية الثانية ازدادت
أهمية النفط لأمريكا والغرب ، وقد اضطرت
الولايات المتحدة إلى تعويض النقص الحاصل

في أوروبا الغربية نتيجة لإغلاق قوات المحور للبحر المتوسط عام 1942م وظهور الغواصات الألمانية أمام مصادر النفط في البحر الكاريبي. وبحلول عام 1943م كان النفط يمثل أكثر من 70% من موارد الطاقة المستخدمة في الحرب، ونظراً لإستحالة الإنتاج الأمريكي من النفط بنفس المعدلات التي دعت إليها ظروف الحرب، فقد أخذت تفكر جدياً بنفط الشرق، وانهزت هذه الظروف لتدعيم مصالحها النفطية في الجزيرة بصورة خاصة، لذلك أعلن الرئيس الأمريكي (روزفلت) في 18 فبراير 1943م : أن النظام السعودي أصبح من الآن فصاعداً ذا ضرورة حيوية للأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية وكذلك فكرت الحكومة الأمريكية في شراء إمتيازات الشركات الأمريكية العاملة في منطقتي (نجد والحجاز) (4) .

هذا الأمر زاد من مخاوف الإنجليز من أن الولايات المتحدة ربما فكرت في زعزعة أمن المنطقة لهذا طلبت بريطانيا من الولايات المتحدة أن تجري مفاوضات بين الطرفين

لإستعراض المصالح النفطية في المنطقة ،
 واجتمع خبراء الطرفين في 13 أبريل 1944م
 حتى مايو 1944م وتوصلا إلى عدة مبادئ
 منها:

- 1- يجب أن يقوم استغلال الموارد النفطية العالمية على أساس المساواة والترشيح في جميع المناطق التي تحتوي على ثروات نفطية .
- 2- اعتراف جميع الأطراف المعنية بمبدأ تكافؤ الفرص في أعمال التنقيب عن النفط واستغلاله في مناطق الإمتيازات الحالية ، دون أن يترتب على ذلك تدخل أحد الطرفين في نشاط الطرف الآخر ، أو وضع قيود سياسية تحد من الحركة في هذا المجال .
- 3- لا يجب أن تضع الشركات أو الحكومات العراقيل أمام خطط التوسع في استغلال الموارد النفطية أو تطويرها على نطاق واسع .

ونتيجة لرسوخ أقدام الشركات الأمريكية في المنطقة وخاصة الجزيرة والخليج فإنها اعتبرت أنّ هذه الإتفاقية بمثابة احتكار دولي (كارتل) ، فإستطاعت بذلك أن تؤثر على أعضاء الكونغرس الأمريكي الذي رفض هذه الإتفاقية والتي أرسلها الرئيس (روزفلت) للتصديق عليها (٥) .

ولكن رغم ذلك ظل الإنجليز يظنون أنّ بإستطاعتهم احتواء الأطماع الأمريكية في إطار من التعاون الثنائي ، وغاب عنهم أنّ الحرب العالمية الثانية قد غيّرت من موقف الولايات المتحدة حيال المنطقة ، وزادت من تطلعاتها تجاهها ، كما نقلت لواء قيادة الغرب إلى أمريكا التي أخذت تتأهب لثرت القوى الإستعمارية في المنطقة التي ضمت معظم احتياطات البترول العالمية .

وأمريكا إذ تسعى لذلك لا تلجأ إلى الصدام المباشر ، بل إنها تلجأ إلى أسلوب الزحف الوئيد وخطب ود الشعوب بدعوى تشجيع الإستقلال الوطني والعمل على تقويض دعائم الأنظمة السياسية التي ارتبطت ببريطانيا ، أو

على الأقل اجتذابها نحو آفاق جديدة من التعاون مع أمريكا وإبقاء الإتحاد السوفيتي بعيداً عن المنطقة . وهكذا حسم الصراع النفطي لصالح الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الجزيرة والخليج ، وأصبحت عمليات النفط تنقيباً وتصديراً وتحديد أسعاره مسيطراً عليها من قبل الولايات المتحدة وأصبح النظام السعودي مكلف بتنفيذ كل ما يتعلق بذلك .

:

قبل أن نتبع الخطوات الأمريكية في بسط نفوذها في المنطقة وخاصة منطقة الجزيرة العربية ، من خلال سقوط النظام السعودي في دائرة نفوذها ، لا بدّ لنا من تشخيص الأسباب في عزلة الولايات المتحدة وتأخر دخولها في المنطقة ، ويمكن تحدد أسباب ذلك على سبيل الإجمال بما يلي :

- 1- تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية دولة
فتية قياساً للدول الأوروبية ، فليست لها
خلفية استعمارية كبريطانيا وفرنسا مثلاً،
كما أنه ليس من المعقول أن تدخل في
صراع مع دول استعمارية كبيرة سبق
وأثها كانت تتصارع في أمريكا نفسها .
- 2- يختلف قيام الولايات المتحدة الأمريكية
كدولة عن قيام الدول الأوروبية الحديثة ،
فهذه الدول قامت على أساس قومي
مدعوم من الكنيسة ، في حين أنّ
الولايات المتحدة قامت على أساس
تمازج عدة قوميات لكل منها إرثها
الإجتماعي والأخلاقي ، فمن الصعوبة لدى
صناع القرار الأمريكي أن يقنعوا هذا
المزيج بضرورة دخول الولايات المتحدة
في صراع خارج حدودها . كما أنّ
الإنجازات الإقتصادية والعسكرية لم تكن
بحجم ما أنجزته الدول الأوروبية لكي
يستطيع صناع القرار السياسي
الأمريكيون إقناع الشعب الأمريكي بأن
الولايات المتحدة بحاجة إلى مناطق نفوذ

والدخول ف حلبة المنافسة الإستعمارية ،
في حين أنّ هذا الأمر لم يجابه صنّاع
القرار في أوروبا ، فبعد الثورة الصناعية
أصبح واضحاً لدى المواطن الأوروبي أنّ
الرفاهية التي يعيشها مرهونة بوجود
مناطق النفوذ للحصول على المواد
الأولية ولتسويق الفائض من السلع
المصنعة في أوروبا .

3- كان المفكرون الأوروبيون الذين ينظرون
للسياسيين الإستعماريين يوهمون
الشعوب الأوروبية بأن الفرد الأوروبي
لده رسالة هي تحرير شعوب هذه
المناطق من الجهل والبداءة وإلا فإنّ
الثروات الموجودة في هذه المناطق قد
يساء استخدامها ، ولهذا نرى أنّ القادة
العسكريين الأوروبيين الذين دخلوا هذه
المناطق أعلنوا أنّهم جاءوا محررين لهذه
الشعوب لا فاتحين ! في حين أنّ هذا
المفهوم قد تأخر طرحه في الولايات
المتحدة لإنشغالهم بطرح مفهوم أفضلية

- الجنس الأبيض على السكان الأصليين
في أمريكا لتبرير القضاء عليهم .
- 4- أدركت الإدارات الأمريكية بعد الإنتفاضات
الشعبية التي حدثت في المنطقة أنّ
الطريقة الإستعمارية التقليدية قد سببت
خسائر كبيرة لبريطانيا وفرنسا ،
وأصبحت هاتان الدولتان مبعوضتين في
المنطقة ، لذلك صمّم صنّاع القرار في
الولايات المتحدة أن يكون دخولها إلى
المنطقة بطريقة الحذر والخطوة خطوة .
- 5- كان قيام دولة صهيونية في حدود الأمانى
حتى عام 1917م عندما أعطت بريطانيا
وعدها المشؤوم في إعطاء فلسطين لقيام
دولة يهودية ، وقد تزعمت بريطانيا
تحقيق هذا الهدف . ولم تدخل الولايات
المتحدة في هذه القضية حتى عام 1936م
عندما تفجّرت الثورة الفلسطينية وعندها
دخلت الولايات المتحدة تحت ضغط
اليهود الأمريكان ، ولإدراك الولايات
المتحدة أنّ قيام الكيان الصهيوني سيكون
من القضايا الإستراتيجية في السياسة

الغربية في المنطقة ، فقد أرسل وزير
الخارجية الأمريكية (كورديل هول)
برقية في 7 يوليو 1937م إلى السفير
الأمريكي في لندن مخطراً إياه باهتمام
الحكومة الأمريكية بالقضية الفلسطينية .

هوامش الفصل الأول

- 1) صائب عبد الحميد شعث ، الإحتكارات الدولية والخليج العربي ، مكتبة البحرين الإسلامية ، 1987 ، ص 43 .
- 2) توفيق الشيخ ، البترول والسياسة في المملكة العربية السعودية ، 1988 ، ص 87 .
- 3) محمد فقيه ، تكون التبعية السعودية ، 1996 ، ص 183 .
- 4) أ.ي. بالكوفليف ، السعودية والغرب ، الحقيقة برس ، نيقوسيا ، 1989 ، ص 134 .
- 5) المصدر السابق ، ص 109 .

المسألة من بريطانيا إلى
الولايات المتحدة

كان أول تماس أمريكي بالمنطقة هو عن طريق
المبشرين المسحيين ، وكانت الإدارة الأمريكية
تعتمد عليهم في الحصول على المعلومات عن
المنطقة . لقد كان جهل الإدارات الغربية
ونظرتها الفوقية اتجاه شعوب المنطقة جعلها
تتصرف بأساليب غير مجدية ، لهذا نرى أنّ
هذه الإدارات قد رصدت الكثير من الأموال
للقيام بحملات تبشيرية ، وكأنّ هذه الشعوب لا
تحمل إرثاً دينياً معتبراً يمكن أن يقف بوجه هذه
الحملات ، لذلك نراها قد فشلت في وظيفتها
التبشيرية وغيرت مهامها إلى مهمات ثقافية
وتعليمية لنقل التقاليد الغربية لشعوب هذه
المنطقة . يقول د. محمد النيرب : (لقد لاقت
هيئات التبشير صعوبات كبيرة في نشر
المسيحية ولذلك فإنها حوّلت نشاطاتها إلى
الأمر الثقافي والتعليمية ، وقد وُصف هؤلاء
المبشرون المسيحيون فيما بعد بأنهم سفراء
أمريكا العظماء للإنسانية) .

1- 1890 1945 :

بدأت البعثات التبشيرية الأمريكية تتوافد على الجزيرة العربية منذ عام 1890م ، وأنشأت مركزاً في البصرة من قبل (جيفر كانتين) و (سامويل م. زويمر) ومدوا نشاطهم حتى مسقط ، وبعدها أصبح نشاط هذا المركز تحت إشراف كنيسة الإصلاح الهولندية ، ثم أنشأ الدكتور (بول ماريسون) في عام 1914م مستشفى للرجال في الكويت ، وفي عامي 1917 و1919م دعا ابن سعود الدكتور (بول جولس س ب. ريم) بالتجول في داخل الجزيرة وإجراء عمليات كثيرة ، وقد مرّ بالرياض حتى وصل البحر الأحمر .

هذا الإتصال يعتبر أول اتصال بين الأمريكيين وبنو سعود ، من خلال العلاقة المحدودة بين الولايات المتحدة والمنطقة خلال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى بدأت ترسم ثلاث اتجاهات في مسار هذه العلاقة :

الإتجاه الأول- الدور المتزايد الذي أخذت
تلعبه الموارد البترولية بالنسبة للاهتمام
الأمريكي بالمنطقة من خلال سياسة الباب
المفتوح .

الإتجاه الثاني- توضّح أهمية الموقع
الإستراتيجي الجغرافي للمنطقة بالنسبة
للضغوطات العسكرية الأمريكية وخاصة بعد
تفجّر الحرب العالمية الثانية في 1939م
والصراع مع قوى المحور بحيث خرجت
الولايات المتحدة عن سياستها التقليدية
بالإكتفاء بالتنافس الحر في الشؤون
الإقتصادية.

الإتجاه الثالث- بداية المواجهة مع قوى
شعوب المنطقة بعد أن ازداد الدعم الأمريكي
للمطالب الصهيونية في فلسطين بعد
عام 1939م .

وسيزداد هذا الإتجاه حدة حين أصبحت الولايات المتحدة هي المساندة الرئيسية للكيان الصهيوني الذي زرع في قلب المنطقة .
وتأسيساً على ذلك ففي عام 1926م عندما أعلن ابن سعود نفسه ملكاً على الحجاز ونجد ، بعد أن اجتاحت قواته - بأوامر من الإنجليز - المدينة المنورة ومكة المكرمة وسقوط العرش الهاشمي في الحجاز ، اعترفت بريطانيا بنظام ابن سعود بعد أن وقعت معه معاهدة عام 1927م ، إلا أنّ الولايات المتحدة لم تعترف به .
وقد حاول ابن سعود الحصول على اعتراف من الولايات المتحدة به ، وقد أبلغ وزارة الخارجية الأمريكية بذلك في 28 سبتمبر 1928م إلا أنه لم يحصل على اعتراف .

إلا أنه حدث أن قامت بعض الدول في عام 1931م بالإعتراف بالنظام السعودي ، وهي إيران وتركيا وألمانيا ، مما جعل المفوضية الأمريكية في القاهرة ترسل توصية إلى الحكومة الأمريكية بضرورة إجراء محادثات مع ابن سعود ، لذلك أصدرت واشنطن تعليماتها في 19 فبراير 1931م إلى السفير

الأمريكي في لندن (تشارلز ديوييس) كي يبلغ
وزير ابن سعود المفوض في لندن فيما يتعلق
بإقامة العلاقات ، وفي أول مايو 1931م
اعترفت الولايات المتحدة بابن سعود وتم توقيع
معاهدة صداقة معه في 7 نوفمبر 1933م .
ولكن رغم الإعراف والمعاهدة ، لم تسارع
الولايات المتحدة إلى إقامة وجود دبلوماسي
دائم لها في جدة ، واقتصرت على قيام
المفوضية في القاهرة برعاية (المصالح)
الأمريكية في الجزيرة ، والسبب في ذلك يعود ،
كما قلنا سابقاً ، إلى أنّ الولايات المتحدة
تستخدم طريقة الخطوة خطوة في مدّ نفوذها
لكي توازن بين شهوة الرأسمالية الأمريكية
اتجاه ثروات المنطقة ، وتحقيق مواقع
إستراتيجية في المنطقة وبين التعهدات التي
أعلنتها بحيادها ، يضاف في ذلك أنّ منطقة
الجزيرة والخليج أصبحت بعد الحرب العالمية
الأولى تحت نفوذ بريطانيا لذلك فأي تحرك
سريع ومكشوف سيثير الإنجليز ويثير شكوكهم
اتجاه السياسة الأمريكية .

بعد اكتشاف النفط في عام 1938م في الدمام شرق الجزيرة ، أخذت الشركات البترولية الأمريكية في الجزيرة تضغط بقوة على الحكومة الأمريكية لتكثيف وجودها الدبلوماسي مع النظام السعودي ، لحماية (مصالحها ومصالح) الرأسمال الأمريكي بصورة عامة ، لذلك أبلغت وزارة الخارجية الأمريكية في عام 1939م الوزير المفوض في القاهرة (بيرت فيش) بإعتماده وزيراً مفوضاً لدى النظام السعودي ، على أن يكون مقره في القاهرة . بعد نشوب الحرب العالمية الثالثة اضطرت شركات النفط إلى إيقاف إنتاجها من النفط وخاصة عندما قامت الطائرات الإيطالية بغارة جوية على حقول النفط في الدمام والبحرين في ليلة 19 أكتوبر 1940م ، وعلى إثرها أغلق ميناء رأس التنورة وغادره ما يقارب من نصف موظفي شركة (سوكال) . وقد أدى هذا الأمر وتوقف الحجاج الوافدين إلى الحجاز إلى انقطاع الموارد المالية عن النظام السعودي مما جعل الشركات الأجنبية العاملة في الجزيرة تعيش هاجس الخوف ، فلدى محادثات رئيس

شركة كاسوك (هاملتون) مع عبد العزيز عام
1940م أراد عبد العزيز عشرة ملايين دولار،
أربعة ملايين من الحكومة وست ملايين من
الشركة ، وأنه يحتاج إلى هذا المبلغ سنوياً
لمدة خمس سنوات . هذا الطلب وتأكد ابن
سعود على وجوب الإهتمام بأمن نظامه
واستقراره أثارت قلق (هاملتون) ، وفكر بأنّ
الإمتياز الذي تملكه الشركة قد أعطى من قبل
عبد العزيز شخصياً وإذا ما فقد السلطة أو
تنازل عنها ، فإنه يجب على الشركة أن تتخلى
عن الإمتياز .

اضطر ابن سعود إلى طلب المساعدة المالية من
الولايات المتحدة عن طريق (جيمس موفيت)
ممثل شركة (كاليفورنيا ارابيان ستاندارد اويل
كومباني) ، الذي أبلغ الرئيس الأمريكي
(روزفلت) بأنّ ابن سعود يستحق المعونة
المالية ، وأنه متعاطف مع الحلفاء وهو في
حاجة إلى عشرة ملايين دولار سنوياً .
وقد اقترح (موفيت) أن تقوم الحكومة
الأمريكية بشراء منتوجات نفطية بمبلغ

6 ملايين دولار من النظام السعودي ، إلا أن الإدارة الأمريكية رفضت الطلب ، ولعل السبب في ذلك يعود إلى أن الموقف في الحرب عام 1940م ، وقبل دخول الولايات المتحدة هذه الحرب كان يسير لصالح دول المحور التي أخرجت التي أخرجت القوات البريطانية من أوروبا ، بعد أن حوصرت في ميناء (دنكرك) وهذا يعني أن أي إجراء ستقوم به الإدارة الأمريكية له علاقة بالنفوذ البريطاني قد يؤثر على وضع بريطانيا في الحرب ، نجد أن الإدارة الأمريكية مع رغبتها في عدم منح ابن سعود معونة مالية حاولت تشجيع بريطانيا على تقديم تلك المعونة واقترحت أن تقدمها من القرض الذي منحها إياها والبالغ 425 مليون دولار . هذا الموقف من الإدارة الأمريكية كان مخالف لنظرة موظفيها في المنطقة وخاصة (الكسندر كيرك) الوزير المفوض في مصر والذي خلف (بيرت فيش) ، فإنه كان يرى من غير الحكمة التخلي عن نظام آل سعود لحساب بريطانيا (1). كان دخول الولايات المتحدة الحرب في ديسمبر عام 1941م إلى جانب الحلفاء يتطلب منها

إيجاد طرق أقرب لإسناد القوات الروسية ،
لذلك أدركت الإدارة الأمريكية بأهمية تسريع
خطواتها السياسية لإحتواء النظام السعودي
لتحقيق وجود عسكري بالجزيرة والخليج
وكذلك توفير مصدر نفطي لتزويد الحلفاء
بحاجتهم من النفط ، لهذا تمّ تعيين (كيرك)
مفوضاً معتمداً في كل من مصر والنظام
السعودي وتعيين قائم بالأعمال وعدد صغير من
العاملين المقيمين في جدة بشكل دائم .
في 28 أبريل وصل (جيمس موس) أحد
العاملين المتمرسين في وزارة الخارجية
الأمريكية إلى جدة لإفتتاح المفوضية .
هذا العمل المكشوف كانت الحكومة البريطانية
ترصده بقوة ، وأدركت حقيقة أنّ الولايات
المتحدة بدأت تنافسها في المنطقة . وقد زاد
المشروع الأمريكي لمد أنابيب النفط عبر
الجزيرة من مخاوف الإنجليز الذين اعتبروه
تكتيكاً سياسياً لإرغامهم على الدخول مع
الأمريكان في مفاوضات حول (المصالح)
النفطية في المنطقة . في المقابل كان الأمريكان
لا يزالون يعيرون أهمية لوضع الحلف وعدم

تأثره بجوانب سياسية في الوقت الذي تواجه
الحكومة الأمريكية ضغطاً كبيراً من موظفيها
في المنطقة والشركات الأمريكية العاملة في
المنطقة لدعم النظام السعودي بسرعة ،
فإضطرت على إثر نصيحة (كيرك) بوجوب
دعم النظام السعودي لإنخفاض عدد الحجاج
وتوقف النفط إلى أن تقرر دعم النظام السعودي
تحت مظلة قانون الإعارة والتأجير . وفي
منتصف عم 1942م وصل (كيرك) إلى جدة
لتقديم أوراق إعماده لابن سعود ، وأبلغه
رسالة من الرئيس الأمريكي (روزفلت) التي
تضمنت مدحاً لابن سعود وأشار فيها بصراحة
إلى أهمية القواعد الجوية في الجزيرة بالنسبة
لأمريكا ، وأضاف (روزفلت) في رسالته :
أن الولايات المتحدة قد تحتاج إلى تسهيلات
واسعة النطاق في ذلك البلد لكي تواجه الحرب .
وأجابه ابن سعود برسالة أوضح فيها استعداده
لتقديم مساعدة ملموسة أكبر للمجهود الحربي
الأمريكي .
عيّنت الإدارة الأمريكية ضابطاً لمرافقة فريق

(كيرك) مع بعثته لبحث الجوانب العملية لإنشاء مهابط الطائرات في الجزيرة ، وقد علم (كيرك) أنّ الوزير المفوض البريطاني في جدة قد اتصل بوزير مالية النظام السعودي بخصوص إمكانية الحصول على حق استخدام المجال الجوي وإنشاء مهابط للطائرات في الجزيرة . وعندما فاتح كيرك هذا الوزير أبدى ابتهاجه واخبره أنه لا يوجد هناك اعتراض على تحليق الطائرات الأمريكية في أجواء الجزيرة أو على إنشاء مهابط للطائرات على ساحل الجزيرة . كانت الإدارة الأمريكية تتصور أنّ الموافقة التي أبداهها وزير المالية قد يعرضها ابن سعود ، لكن الذي حدث أنّ ابن سعود وافق على ذلك وبدون مقابل ، يقول بنسون لي جريسون : لم يطلب ابن سعود مساعدة اقتصادية كمقابل مباشر للتسهيلات التي قدّمها ، وكان هذا الكرم الذي أبداه ابن سعود أمراً رائعاً ولا سيما أنه جاء في وقت يواجه فيه الحلفاء صعوبات (2) .

في هذا الوقت لم عد خافياً أنّ الولايات المتحدة تعمل على ترسيخ نفوذها في منطقة الجزيرة ،

لا سيّما أنّ الشركات الأمريكية قد وضعت دراسات عن الثروة النفطية في العالم بما فيها الجزيرة والخليج ، وانتهت إلى أنّ مركز الجاذبية في الإنتاج العالمي للنفط ينحسر عن منطقة الكاريبي متجهاً صوب الشرق الأوسط ، وخاصة منطقة الخليج ، وأنه سوف يستمر في الإنسحاب حتى يتركز في هذه المنطقة .

وقد حسم الرئيس الأمريكي (روزفلت) الأمر عندما أعلن في 18 فبراير 1943م أنّ المنطقة التي يسيطر عليها النظام السعودي أصبحت ذات ضرورة حيوية للأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية ، أعقب ذلك أن أوصت وزارة الخارجية (إدوارد ستيتينيوس) مدير هيئة (الإعارة والتأجير) بإضافة النظام السعودي إلى البلدان المؤهلة للحصول على مساعدة الإعارة والتأجير ، وقد وصلت أول شحنة حمولة 80 شاحنة وبعدها تصاعدت طلبات النظام السعودي للمعونات .

في 30 مار 1943م ، اقترح وزير الخارجية الأمريكية (كورديل هول) على الرئيس الأمريكي رفع درجة القائم بالأعمال في جدة إلى

درجة وزير مفوض على أن يكون (جيمس
موس) هو الوزير المفوض ، وقد أوضح
(هول) للرئيس الأمريكي أن الجزيرة تحتوى
على احتياطي هائل من النفط ، وأن وزارتي
الحربية والبحرية مهتمتان بالحصول على
احتياطيات نفطية في ظل الهبوط السريع لموارد
النفط بالولايات المتحدة ، وقد وافق الرئيس
الأمريكي على هذا المقترح وفي 19 مايو
1943م عيّن (موس) في منصب الوزير
المفوض المقيم في جدة (3) .

رغم أن النظام السعودي أدرك أنه أصبح تابعاً
للولايات المتحدة الأمريكية ، إلا أنه لم تخلص
بعد من شعوره بالتبعية لبريطانيا ، لذلك نرى
أن هذا النظام عندما حاول الحصول على أسلحة
من الولايات المتحدة بموجب معونة الإعارة
والتأجير اتصل في أبريل عام 1943م بالوزير
المفوض البريطاني ليفاتح الأمريكان ، وقام هذا
بإبلاغ (كيرك) بذلك ، الأمر الذي أدى إلى أن
يستشيط وزير الخارجية الأمريكية (هول)
غضباً ، وأرسل مذكرة عنيفة لرئيس هيئة
الأركان وأخبره أن الولايات المتحدة إذا لم

تتصدّ لذلك فإنّ هذا الإجراء سيعني أنّ النظام
السعودي الذي ترتبط (مصالحه) ارتباطاً
وثيقاً (بمصالح) الولايات المتحدة يمكن أن
يؤمن العتاد العسكري الأمريكي من خلال
وساطة السلطات البريطانية فقط ، وأنّه لم
يعرف لم يعرف بوجود اتفاقية وافقت عليها
الولايات المتحدة على هذا الإجراء ، وأنّ
السماح بأن تصبح هذه سياسة ثابتة سيكون
من شأنه الإضرار البالغ بالمكانة الأمريكية في
سائر أنحاء العالم العربي . وردّ رئيس هيئة
الأركان على المذكرة بأنّه لا علم له بوجود أي
اتفاق ملزم للولايات المتحدة للعمل من خلال
البريطانيين إلا فيما يتعلق بتركيا . وعلى أثر
ذلك تم إبلاغ السفارات الأمريكية في لندن وجدة
والقاهرة وبغداد وطهران في 7 يونيو 1943م
بالسياسة الجديدة .

هذا ليعني أنّ بريطانيا قد استسلمت كلياً
وسلمت بالأمر الواقع ، وإنّما حاولت أن تبقى
على نفوذها بأية صيغة كانت ، فعندما قرّرت
الإدارة الأمريكية منح النظام السعودي المعونة
العسكرية اعترضت وزارة الخارجية البريطانية

على حجم ونوع الأسلحة وأضحت في رسالة أرسلتها إلى السفارة الأمريكية بلندن في أغسطس 1943م أنه لا بد وأن تكون بحجم ونوع تمكن النظام من المحافظة على وجوده فقط ، كما أنها تريد أن تكون الأسلحة بكميات لا تكون فيها زيادة ربما تهرب إلى مكان آخر ، كما أنها حدّدت كميات الأسلحة والأعتدة بـ (50) سيارة استطلاع و(500) مدفع رشاش خفيف و(10) آلاف بندقية ، وقدموا خططاً لتسليم هذه الأعتدة . ولكي تكون المبادرة من قبلهم طلب الأمريكيون من البريطانيين تأجيل التسليم وقاموا بإرسال أحد الضباط إلى النظام السعودي لمناقشة هذه المعونة مع النظام السعودي (٤) .

في عام 1943م أدركت بريطانيا والولايات المتحدة أنّ نتائج الحرب ستكون لصالح الحلفاء، وهذا يعني أنّ تقسيم مناطق النفوذ يختلف تماماً عما حدث في الحرب العالمية الأولى ، فالولايات المتحدة قد أفصحت عن سياستها الجديدة والتي تركزت على جعل منطقة الجزيرة والخليج منطقة نفوذ أمريكية،

وأنها إذا لم تظهر اهتماماً بالغنيمة في الحرب العالمية الأولى فإنها في هذه الحرب تريد كامل الغنيمة .

ومن جهة أخرى أصبح واضحاً أنّ الولايات المتحدة قد اعتبرت أنّ منطقة الجزيرة والخليج هي جزء من أمنها القومي وأنّ السيطرة عليها هو العمود الفقري (للمصالح) الأمريكية ، في حين أنّ بريطانيا التي أنهكتها تكاليف الحرب تجد نفسها أنها لها الحق في هذه المنطقة ، لذلك أخذت تعدّ العدة لرسم سياسة جديدة في المنطقة .

وقد عقد (مجلس الحرب بالشرق الأوسط) عدة جلسات لهذا الغرض من 10 إلى 13 مايو 1943م برئاسة وزير الدولة البريطاني (كايسي) لوضع أسس السياسة البريطانية في المنطقة لفترة ما بعد الحرب ، بهدف ضمان الوجود البريطاني وتأمين المصالح البريطانية . وتأسيساً على ذلك ، باشرت السفارات البريطانية في واشنطن اتصالاتها بالخارجية الأمريكية في يناير 1944م حول الدخول في مباحثات رسمية بين الدولتين بشأن التعاون في

الشرق الأوسط ، ودارت المحادثات السياسية
في الفترة من 11 إلى 26 أبريل 1944م
وتناولت الباحثات كل الجوانب الخاصة
بالمنطقة ، وكان أهمها عرض (المصالح)
البريطانية في الجزيرة . وأكد الجانب البريطاني
على إدراكه (للمصالح) الأمريكية وأنّ
بريطانيا حبر عشرة أمامها .
كما أنّ الجانب البريطاني أخبر الجانب الأمريكي
أنّ المسؤولين البريطانيين أخبروا آل سعود
بأنهم لا يعترضون على تعامل النظام السعودي
مع أمريكا ، أمّا الجانب الأمريكي فأكد على أنّ
للولايات المتحدة الأمريكية مصالح اقتصادية
وإستراتيجية في نطف النظام السعودي تعادل
(المصالح) الإقتصادية والإستراتيجية
البريطانية في نطف إيران ، وأنّ النظام السعودي
ذا أهمية اقتصادية بالغة بالنسبة للولايات
المتحدة الأمريكية ثم بحث الجانبان مسألة
المعونة المالية للنظام السعودي على أن يتم
تقديمه من خلال (مركز تموين الشرق
الأوسط) وعرضوا فكرة إصدار عملة ورقية
خاصة بالنظام السعودي ترتبط بالإسترليني

يصدرها مجلس للنقد خاص بالنظام يكون مقره
في لندن أو القاهرة .
ولما كان الأمريكان يحرصون على بقاء عملة
النظام السعودي خارج دائرة الإسترليني لتجنب
مصالحهم التجارية ما قد يترتب على ذلك من
مشاكل بعد الحرب ، فقد رفضوا المقترحات
البريطانية بهذا الصدد وتناول الجانبان أيضاً
مسألة المعونة الفنية والعسكرية ، فاقترح
الجانب البريطاني تعيين مستشار مالي وآخر
عسكري من المسلمين الهنود لابن سعود على
أن تشكّل لجنّتان استشاريتان ، إحداهما للمالية
وأخرى عسكرية ، تتكون كل منهما من
المستشار المسلم وعضوين آخرين ، أحدهما
انجليزي والآخر أمريكي ، فلقى الإقتراح
استحسان الجانب الأمريكي . وقد اقترح الجانب
الأمريكي اعتبار المنطقة (منطقة تعايش
لجميع الدول الكبرى دون تمييز) رداً على
محاولات الجانب البريطاني انتزاع اعتراف
أمريكا بالمنطقة منطقة نفوذ بريطاني طالما
كانت اهتمامات أمريكا بالمنطقة اقتصادية
وثقافية بالدرجة الأولى ، كما عبّر الجانب

الأمريكي عن عدم اكترائه للضجة التي يثيرها
الدبلوماسيون الإنجليز حول تزايد المصالح
الأمريكية بالمنطقة ومنافستها التجارية
لبريطانيا ، وحذروا الإنجليز من خطورة
التمادي في تلك الحملة التي قد تفرق السبل
بالحليفتين .

في الحقيقة كانت إستراتيجية الولايات المتحدة
تقوم على توسيع نطاق مصالحها الإقتصادية
بصورة عامة والنفطية بصورة خاصة ، لذلك
كان تركيز الأمريكان في هذه المباحثات على
مصالحهم الإقتصادية في الجزيرة والخليج .
رغم أنّ هذا الإتفاق يبدو أنّه قد حل الإشكاليات
بين بريطانيا والولايات المتحدة ، إلا أنّ الواقع
يؤكد لنا أنّ الجانبين كانا يحاولا أن يتصلا من
كل تعاهد يوفر للجانب الآخر فرص النفوذ في
المنطقة ، إلا أنّ الجانب الأمريكي كان أقوى من
الجانب البريطاني للمعطيات التي وفرتها
الشركات النفطية والإستعداد الكبير الذي أبداه
ابن سعود لخدمة (المصالح) الأمريكية .
فمن ضمن الإتفاق أن يكون المستشار
الإقتصادي لابن سعود من المسلمين الهنود إلا

أنّ الإدارة الأمريكية أبدت ملاحظاتها على الشخص المرشح بأنه لا تتوفر فيه المواصفات المطلوبة ، في حين ردت بريطانيا أنّ أي شخص غير مسلم لا مكن قبوله ، لأن وزارة المالية للنظام موجودة في مكة . وقد حاولت بريطانيا أن تدق على وتر آخر ، ففي مذكرة أرسلت إلى سفارة الولايات المتحدة في لندن ، أوضحت الحكومة البريطانية فيها أنّ المصلحة الغالبة في اقتصاد النظام السعودي هي بلا جدال مصلحة أمريكية بطبعها ، إلا أنّ معظم نشاطات التصدير التي يقوم بها تجار الجزيرة تتجه نحو الأراضي البريطانية وبالذات منطقة الإسترليني، بالإضافة إلى أنّ بريطانيا هي أكبر قوة إسلامية (بسبب إدارتها الهند) ، كما أنّ نسبة كبيرة من الحجاج الذين يفدون إلى مكة والمدينة والتي تمثل نفقاتهم نصيباً كبيراً من عوائد النظام السعودي يأتون من بلدان خاضعة للتاج البريطاني ، كما أنّ المشاركة الأمريكية في الحياة الإقتصادية للنظام السعودي محدودة للغاية حتى بما في ذلك ممتلكات شركة (أرامكو) . وتبعاً لذلك نظر البريطانيون إلى

الزعم الأمريكي بأن لهم الغلبة في اقتصاد النظام السعودي على أنه زعم قائم على فكرة خاطئة .

كان ابن سعود في عام 1944م في حيرة من أمره ، فالضائقة المالية التي يعيشها قد وصلت إلى ذروتها ، كما أنّ هناك مجاعة قد هدّدت حياة أبناء الحجاز وحصدت أرواح الكثير منهم وخشي أن تنفلت الأمور منه خاصة أنّه أوقف بيع المواد الغذائية لتدهور المخزون ، حتى أنّ وزير الخارجية السعودي بالنيابة أبلغ المفوضيّة الأمريكيّة أنّ مخزون النظام السعودي من القمح والشعير سنفذ تماماً خلال ثلاثة أيام (5) .

وفي 17 يونيو 1944م طلب ابن سعود من المفوضتين الأمريكيّة والبريطانيّة في جدة أن تنقلا رسالة منه إلى حكومتيهما يلح فيها بطلب المساعدة الإقتصاديّة ، ونتيجة لهذا الموقف أُجّل مؤقتاً الخلاف الأمريكي البريطاني ، واتفقت الحكومتان على تقديم المساعدة المشتركة ، وأبلغ ابن سعود بتقديم مساعدة طوارئ مؤلفة من (40) ألف طن من الحبوب

و(4500) طن من التمر و(300) طن من السكر ، بالإضافة إلى أنهما وافقا على الحفاظ على تمويل كافٍ للنظام لمدة ثلاثة أشهر من الحبوب والشاي والسكر ، مع قيام الولايات المتحدة بمنح النظام كمية من الفضة لصك عملة النظام السعودي ، كما أن بريطانيا تقوم بتقديم المال اللازم لقيام بعثات النظام الدبلوماسية بعملها في الخارج .

كانت الإدارة الأمريكية تريد زيادة المعونة للنظام السعودي الذي كان يشكو الإفلاس ، في حين أن الإدارة البريطانية ترفض ذلك . كما أن بريطانيا لازالت تخطط في أن يكون المستشارون لابن سعود من البريطانيين فبعد استبدال (موس) الوزير المفوض بـ (ويليام ايدي) ووصوله إلى جدة ، اجتمع بالوزير المفوض البريطاني الذي أخبره أن الحكومة البريطانية قد جهزت أحد المسلمين الهنود المؤهل تأهيلاً عالياً ليكون مستشاراً لابن سعود، كما أن البعثة البريطانية العسكرية يجري توسيعها ، كما أن البنك البريطاني طلب من ابن سعود أن يفتح له فرعاً في البلاد .

ونتيجة لذلك أدرك الأمريكيون خطورة ذلك ،
ولدى اجتماع سكرتير ابن سعود مع (ايدي)
أخبره بمخاوف ابن سعود الجدية وأن الخلاف
بين الدولتين حول نظامه من الممكن أن يفقده
السيطرة على الوضع .
لم يكن أمام البريطانيين من طريق للتأثير على
الموقف سوى استثمار الضائقة المالية التي
يعيشها النظام السعودي ، لهذا نرى أن
المفوض البريطاني في جدة يقترح على خفض
المعونة المالية المشتركة فكان رد (ايدي) أن
أوصى أنه في حالة إصرار البريطانيين على
خفض المعونة ، فلا بد وأن تتوقف الولايات
المتحدة عن المشاركة في هذه المعونة، وأن
نقوم بتقديم المعونة بشكل مستقل .
وبعد دراسة مستفيضة في الخارجية الأمريكية،
أرسل وزير الخارجية (هول) مذكرة إلى
الرئيس (روزفلت) أعرب فيها أن ضعف
النظام السعودي يضر (بالمصالح) الأمريكية ،
ولهذا جب أن لا تقتصر العلاقة على المعونة
التي أقرها الكونغرس للنظام ، وإنما لابد من أن
تتجاوز إلى تقديم قروض مالية طويلة الأجل

يقدمها بنك الصادرات والواردات . في 23
ديسمبر 1944م حصلت موافقة الرئيس
الأمريكي على هذه المقترحات ، وكانت المعونة
المقترحة تتراوح بين 28 مليون دولار و 57
مليون دولار في فترة خمس سنوات من 1945م
إلى 1950م ، وتم إبلاغ ابن سعود بهذا الأمر
الذي أبدى ابتهاجه الشديد لذلك .

وبهذا يمكن أن يقال أن النظام السعودي قد
أصبح منذ هذا التاريخ أحد مؤسسات الإدارة
الأمريكية ، بعد أن كان أحد مؤسسات الحكومة
البريطانية ، وأصبح لزاماً على الإدارة
الأمريكية تأمين حمايته ، كما أصبح على النظام
السعودي أن ينفذ أوامر الإدارة الأمريكية بدقة،
وأن يكون تابعاً مجداً ، وكان أول أمر صدر له
هو وجوب إعلان الحرب على دول المحور ،
ولم يبطئ ابن سعود في تنفيذ هذا الأمر وأعلن
الحرب في أول مارس 1945م .

وعند رجوع الرئيس الأمريكي (روزفلت) من
يالطا لحضور مؤتمر الدول الثلاث الكبرى
(روسيا وبريطانيا وأمريكا) زار القاهرة ،
ورتبت له زيارة قام بها ابن سعود وهو على

ظهر السفينة الأمريكية (كوينسي) بالقرب من
قناة السويس . وفي هذا الإجتماع أفهم ابن
سعود أنّ الولايات المتحدة مغنية بحماية نظامه
مقابل حماية (المصالح) الأمريكية على كل
الأصعدة ، وقد ركز روزفلت على القضية
الفلسطينية وطلب من ابن سعود أن تكون
تحركاته مطابقة تماماً مع رؤية الإدارة
الأمريكية ، قول جون فليبي : إنّ عبد العزيز
وافق على كل ما عرضه عليه روزفلت ومن
ذلك إحلال كل يهود العالم المشردين في وطن
لهم هو فلسطين (٦) .

وبعد ثلاثة أيام من اجتماعه مع (روزفلت)
اجتمع ابن سعود مع تشرشل الذي حاول أن
يجتمع به قبل اجتماعه مع روزفلت إلاّ أنّه فشل
في ذلك ، يقول بنسون لي جريسون الباحث
الأمريكي : وطبقاً للتقييم الذي أعطاه ابن سعود
سراً للوزير المفوض الأمريكي في جدة فإنّ
تشرشل حاول الضغط على ابن سعود ، وذكر
أنّ بريطانيا ظلت تسانده وتقدّم له العون المالي
لعشرين عاماً ، وحققت الإستقرار لعرشه عن
طريق صد الأعداء المتربصين به على حدوده..

ويمكن لابن سعود أن يساعد في كبح جماح العناصر العربية المتعصبة .. وتتطلع بريطانيا إلى مساعدة ابن سعود في التحضير للتنازلات العربية .

بعد حسم وضع نظام ابن سعود وجعله مؤسسه تابعة للإدارة الأمريكية ، بدأت الأوامر الصادرة له تصب في دائرة قيامه بتهدئة الأمور في فلسطين والتي دخلت الولايات المتحدة في هذه القضية كراع رئيسي للمصالح الصهيونية، وفي نفس الوقت عدم الإضرار بظاهر سمعة النظام السعودي بالتأكيد على جعل هذا النظام ذا صفحة بيضاء تجاه الرأي العام الإسلامي والعربي، لهذا نرى أنّ المواقف التي كان يقفها النظام وكأنه يربط علاقته بالولايات المتحدة على أساسها والخاصة بالقضية الفلسطينية ما هي إلا تكتيكا من الإدارة الأمريكية للنظام، لأنّ إعلان حقيقة سياسته فيما يخص القضية الفلسطينية أو القضايا الأخرى وكما رسمته الإدارة الأمريكية كان يعني نهايته .

وقد عانى النظام السعودي من ذلك عندما كان تابعا للإدارة البريطانية، في مذكرة أرسلها له

في 17 يونيو عام 1936م جاء فيها: (أن ابن سعود أغرق في بحر من البرقيات والعرائض من العرب ليس من داخل البلاد وحسب وإنما من مصر وبلدان عربية أخرى تصفه بالجبن وبأنه عميل بريطاني لأنه لم يفعل شيئاً من أجل عرب فلسطين).

:

نجد من الأهمية أن نتطرق إلى الحثيات التي أحاطت ببناء قاعدة الظهران الجوية لعد اعتبارات، أهمها أن هذا الحدث يعتبر أول بادرة خطيرة جرت على إثرها كوارث على البلاد بصورة خاصة والمنطقة بصورة عامة، حيث أدى إنشاء هذه القاعدة إلى أول تواجد أمريكي في الجزيرة بصورة مباشرة، كما أنها مؤشّر على بداية دخول الإمبريالية الأمريكية للمنطقة بصورة التواجد العسكري الذي هو الأداة التنفيذية للسياسة الإمبريالية العالمية والتي لازالت المنطقة تحصد مآسي هذه السياسة .

بعد دخول الولايات الأمريكية المتحدة الحرب العالمية الثانية إلى جانب الحلفاء أدى إلى أن تفكر في قواعد جوية لإدامة عملياتها العسكرية في الشرق الأدنى ولمساعدة القوات الروسية . وكان أول طلب صدر من الإدارة الأمريكية لإقامة قاعدة في البلاد جاء ضمن الرسالة التي أرسلها الرئيس الأمريكي (روزفلت) إلى ابن سعود مع (كيرك) الوزير المفوض الأمريكي في جدة عام 1943م والذي وصل إلى جدة لتقديم أوراق اعتماده لعبد العزيز آل سعود . كما ذكرنا فقد ذكر (روزفلت) في رسالته أنّ الولايات المتحدة قد تحتاج إلى الحصول على تسهيلات واسعة النطاق في ذلك البلد لكي تواصل الحرب، فأبد ابن سعود في رسالته الجوابية استعداداه لتقديم مساعدة ملموسة أكبر للمجهود الحربي الأمريكي.

على إثر ذلك سارعت وزارة الحرب الأمريكية في إرسال بعثة بقيادة ضابط لدراسة الجوانب الفنية في إنشاء المهابط الخاصة بالطائرات والممرات الجوية، كما أنّ (كيرك) تباحث مع وزير مالية النظام حول الموضوع فأبدى الأخير

ابتهاجه الكبير وأكّد له أنّه لا يوجد اعتراض
على تحليق الطائرات الأمريكية في أجواء البلاد
أو إنشاء مهبط للطائرات . وبعد انتهاء
الدراسات الفنية ووصولها إلى وزارة الخارجية
تم الطلب من (كيرك) أن يقوم بالمباحثات مع
ابن سعود حول ذلك . والجدير بالذكر أنّ الإدارة
الأمريكية كانت غير متفائلة في أن يوافق
ابن سعود على إنشاء مهابط للطائرات أو
تحليق الطائرات الأمريكية في أجواء الجزيرة ،
ولعل مرد عدم التفاؤل هو أنّ النظام السعودي
لا زال يحترم تبعيته لبريطانيا ولا زال يتلقى
معونة مالية منها ، إلا أنّ الذي حدث هو أنّ ابن
سعود قد وافق بسرعة وبدون مقابل .
في 13 مايو 1945م وافق ابن سعود على
إنشاء مطار الظهران وبموجب هذا الإتفاق
ستستخدم الولايات المتحدة المطار ، مع منح
الطائرات الأمريكية حق استخدام المطار على
أساس مبدأ الدولة الأولى بالرعاية عندما يفتح
المطار أمام النقل التجاري . ولعل وضع شرط
انتقال السيطرة على القاعدة بعد الحرب إلى
النظام السعودي يعود إلى تمرير هذا الإتفاق

الخطير على الرأي العام الإسلامي ، لأنه في حقيقة الأمر لم تنته سيطرة الولايات المتحدة على هذه القاعدة بل تطور إلى أوسع من ذلك في السنين التي أعقبت إنشاء القاعدة ولحد الآن . لم تقف بريطانيا إزاء هذا الإتفاق مكتوفة الأيدي ، فقد أبلغ القنصل البريطاني في واشنطن وزارة الخارجية الأمريكية أنه يجد صعوبة في إقناع حكومته بالموافقة على إنشاء مطار الظهران وسبب ذلك أن بريطانيا كانت تتصور أن المطار سيكون للمجهود الحربي ، ولكن اتفاق الولايات المتحدة مع ابن سعود على استخدام هذا المطار للأغراض التجارية فإنه سيؤدي إلى منافسة غير مستحبة مع شركاتها التجارية العاملة في المنطقة . وكان رد الإدارة الأمريكية أن التسهيلات التجارية التي حصلت عليها الخطوط الجوية الأمريكية لن يكون من شأنها الإضرار بالبريطانيين لأن هذا المطار سيكون مفتوحاً أمام كل الخطوط الأجنبية دون تمييز .

كاد قرار إنشاء قاعدة الظهران يتوقف نتيجة التغيير في خطط نشر القوات من أوروبا إلى

منطقة الباسفيك الذي يقلص الحاجة إلى هذه القاعدة الجوية ، فقد أرسلت وزارة الخارجية الأمريكية برقية بتاريخ 25 يونيو 1945م إلى (ايدي) تبلغه أنّ إنفاق أموال على إنشاء مطار في الظهران أصبح مشكوكاً في سلامته القانونية على أساس معيار الضرورة العسكرية له .

كان (ايدي) يرى أنّ إنشاء المطار يقع ضمن (المصالح) القومية الأمريكية وليس لضرورة عسكرية بحته ، حيث أنّ النظام السعودي سيشعر أنّ الولايات المتحدة قد تخلت عن عهودها في حمايته ودعم نظامه المالي مما يؤدي إلى تفكيره في العودة إلى أحضان بريطانيا ، واستطاع (ايدي) إقناع وزارة الخارجية الأمر الذي جعل الرئيس (ترومان) يوافق على المبدأ في إنشاء المطار .

في الواقع أنّ الإتفاق على إنشاء مطار الظهران يظهر لنا حقيقة ابن سعود الذي يقف الإنسان في حيرة وهو يرى الرغبة الجامحة في نفسه للإرتقاء في أحضان الولايات المتحدة ، يقول نيسون لي جريسون الباحث الأمريكي : (كانت

الشروط التي قبلها النظام السعودي بالغة الكرم
والسخاء فقد قامت في سابقة لم يحدث لها مثيل
من قبل بمنح الولايات المتحدة الحق في بناء
واستخدام وتشغيل وصيانة قاعدة تتجاوز
مساحتها 25 ميلاً مربعاً ينشأ بها مدرجات
للطائرات ومنشآت لملحق يسع 500 شخص).
كان ضمن اتفاق قاعدة الظهران دخول
(3500) أجنبي إلى البلاد (٧) .

— — .24 : (1

(2

.

.981 — (3

— — (4

.58 :

/ 18 E3642/94/31 (5

. 1936

- - (6

.68 :

.856 : - (7

7

10

:

36

: